حزب العدالة والتنمية في المملكة المغربية

الدكتورة أفراح ناثر جاسم

مدرسة، قسم الدراسات التاريخية والثقافية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل

مستخلص البحث

تحتل الأحزاب والحركات الإسلامية أو التي تملك مرجعية إسلامية حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين نظرا لتنوع نظرياتها وأهدافها، ولم تكن المملكة المغربية بمعزل عن هذه الحركات والأحزاب، إذ احتوت الساحة السياسية المغربية عددا لا بأس به من هذه الحركات، على الرغم من ان معظمها لا يملك جذور موغلة في القدم.

هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على احد هذه الأحزاب وهو حزب العدالة والتنمية المغربي الذي تأسس في العام ١٩٩٧، وهو أنموذجا للأحزاب الإسلامية المعتدلة التي تملك برنامجا متكاملاً وأهداف واضحة وفهم ناضج للواقع العربي، والتي سيكون لها أثرا ايجابيا في حال اتيح لها الوصول إلى السلطة.

مقدمة

تحتل الأحزاب والحركات ألإسلامية أو ذات المرجعية الإسلامية حيزا كبيراً من اهتمام الدارسين والباحثين نظراً لتنوع نظرياتها ومنطلقاتها واهتماماتها، وقد حظيت المملكة المغربية بعدد لا بأس به من التيارات والحركات الإسلامية، شأنها شأن بقية الدول العربية ولم تكن هذه الحركات بمعزل عن ظاهرة فوز الأحزاب والحركات الإسلامية في أواخر القرن المنصرم وأوائل القرن الحالي في العديد من الدول (مصر، فلسطين، الجزائر، الأردن، إيران، تركيا وغيرها) ونظراً لقلة الدراسات عن هذا الموضوع ارتأينا تقديم هذه الدراسة لتعريف القارئ بالحركة الإسلامية المغربية.

بدايةً وعلى الرغم من تعدد الحركات والجمعيات والأحزاب الإسلامية المغربية فلابد من الإشارة إلى أنها لم تمتلك جذور تاريخية موغلة إذ أن جذورها لا تتعدى ستينات القرن المنصرم، وعلى الرغم من تعددها إلا انه يمكن التمييز بين تيارين أساسيين تنضوي تحتهما بقية الجماعات الإسلامية وهما / تيار المشاركة السياسية المتمثل بجماعة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية الذي يؤمن بضرورة المشاركة في اللعبة السياسية لبلوغ أهدافه وتطبيقها مع الاهتمام بالناحية الدعوية والثقافية والاجتماعية، والثاني تيار المقاطعة المتمثل بجماعة العدل والإحسان، والتي تنضوي تحتها العديد من التسميات والتي تعارض العمل السياسي وترفض المشاركة فيه وتهتم بالناحية الدعوية والثقافية[١].

ما يهمنا في هذه التيارات هو تيار المشاركة السياسية المتمثل بحزب العدالة والتنمية، كأنموذجاً للحركات الإسلامية العربية التي تمتلك رؤى إستراتيجية منطقية تنسجم مع واقع بلدها في محاولة منها للنهوض بهذا الواقع قدر الإمكان.

جذور ونشأة حزب العدالة والتنمية

ترجع جذور أغلب الحركات والجماعات الإسلامية في المملكة المغربية إلى أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن المنصرم عندما تأسست في العام ١٩٦٩ "جمعية الشبيبة الإسلامية" التي أسسها في الدار البيضاء عبدالكريم مطيع والتي كانت تمارس نشاطها كجمعية ثقافية معترف بها قانوناً لمواجهة ظاهرة تنامي التيار اليساري في المغرب خلال السبعينات[٢].

شهدت جمعية الشبيبة تلاشي وانقسامات حادة على اثر ضلوع بعض أعضائها في حادث اغتيال عمر بن جلون العضو القيادي في حزب

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فر على إثرها عبدالكريم مطيع واعتقل نائبه إبراهيم كمال[٣].

انقسمت الشبيبة إلى ثلاث أقسام، قسم ساند مؤسسها عبدالكريم مطيع وظل يعمل في إطار الشبيبة حتى عام ١٩٨١، وقسم أخر رافض لأفكار الشبيبة وخطها وهذا القسم سرعان ما تلاشى، وقسم ثالث رفض الانحياز إلى أي من الطرفين وفضل الدعوة إلى تبين الحقائق في الاتهامات والانتقادات المتبادلة إلا أن القسم الأول المساند لعبدالكريم مطيع سرعان ما تعرض هو الأخر إلى الانشقاق إذ تزعم عبدالإله بن كيران فريق اثر القطيعة النهائية مع الشبيبة الإسلامية في آذار ١٩٨١ عبر إصدار بيانين يعلن فيه هذا الفريق الانفصال صراحة عن الشبيبة نظراً للمواقف المتطرفة والمعادية للنظام الملكي المغربي الذي تبناه الأخير، وقد تعرض أتباع هذا الفريق لاعتقالات متعددة دفعت الجماعة إلى تقديم ملفها لتأسيس "جمعية الجماعة الإسلامية" عام ١٩٨٣ والتي أعلنت نبذها للعنف وتأييدها للنظام الملكي[٤].

شهدت تلك الفترة ظهور تنظيم شبابي جامعي يترأسه سعد الدين العثماني[*] يعرف بمجموعة الدار البيضاء والتي انضمت في العام ١٩٨٦ إلى الجماعة الإسلامية، وشهدت هذه المرحلة نوع من الانفراج في العلاقة مع السلطة نظراً لنهجها المعتدل فاستبدل اسمك الحركة بـ(حركة الإصلاح والتجديد)[٥]. حددت الحركة أهدافها ومنطلقاتها الفكرية في الاندماج في الحقل السياسي، تمهيداً لاحتلال الموقع المفصلي فيه[٦].

عرف عقد التسعينات حدث آخر ساهم في تطور حركة الإصلاح والتجديد متمثلاً باندماج الحركة مع تنظيم رابطة المستقبل الإسلامي التي أسسها احمد الريسوني فأصبح اسمها (حركة التوحيد والإصلاح) ومن الجدير بالذكر أن حركة الإصلاح والتجديد كانت تعطي الأولوية للعمل السياسي دون إهمال الجوانب الدعوية والثقافية والتربوية في حين أن رابطة

المستقبل الإسلامي تعطي الأولوية للمجال الفكري والتربوي والثقافي دون إهمال أهمية العمل السياسي، أي أن احدهما مكملاً للأخر في إيجاد حركة إسلامية شاملة تهتم بكافة مجالات الحياة[٧]. ونتيجة لفشل الحركة في تأسيس حزب سياسي نتيجة رفض الحكومة اختارت الحركة وبضوء ومساندة من الملك الراحل محمد الخامس الاندماج في حركة الدكتور عبد الكريم الخطيب[*] ١٩٩٦ والتي تعرف "بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية"[**] ومنذ ذلك الحين حرصت الحركة على تقديم التطمينات والإشارات على جديتها في الاندماج بالعمل السياسي وولائها للسلطة والملك[٨].

حمل اسم الحركة في هذه الفترة دلالات تتناغم مع طبيعة المرحلة التي يمر بها المغرب إذ حمل اسم الحركة بعدين أساسيين هما: "الدستورية" إيماناً منها بأهمية استقرار البلاد وضرورة دعم مؤسساتها الدستورية. "والديمقراطية" منهجاً للحزب في التسيير والتدبير الداخلي ومطلباً ملحاً للخروج بالمغرب من حالة الاختناق السياسي التي كان يعيشها[٩].

شاركت الحركة في انتخابات عام ١٩٩٧ تحت شعار "من اجل نهضة شاملة: أصالة، عدالة، تنمية" والتي كانت بموافقة الملك ووزير داخليته إدريس البصري اللذان تطلعا إلى ظهور تيار من الإسلام المعتدل على الساحة السياسية يندمج مع النظام من اجل مواجهة الحركات الإسلامية الأخرى الأكثر تطرفاً، وقد حصلت الحركة خلال هذه الانتخابات على (٩) مقاعد من أصل (٣٢٥) في البرلمان، وبعد كسب بعض النواب ارتفع عدد نواب الحركة إلى (١٤) نائباً[١٠].

بعد الفوز النسبي الذي حققته الحركة جددت الأخيرة موقفها بمساندة الحكومة مساندة نقدية تعبير عن حسن نيتها وإسهاماً منها في استقرار البلاد من اجل تفادي الأزمة السياسية ودعماً للديمقراطية[١١]. وهو ما استدعى تغيير اسم الحركة انسجاماً مع المرحلة التي تمر بها فكان ذلك أثناء انعقاد

المؤتمر الوطني الاستثنائي للحركة في تشرين الأول ١٩٩٨ إذ اختار أعضائها اسم (العدالة والتنمية)(*) كاسم ينسجم مع الأهداف والمنطلقات التي طرحها الحزب أثناء حملته الانتخابية(١٢).

يعرف حزب العدالة والتنمية نفسه بأنه حزب سياسي وطني، يسعى انطلاقاً من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث وديمقراطي ومزدهر ومتكافل. مغرب معتز بأصالته التاريخية ومسهم ايجابياً في مسيرة الحضارة الإنسانية، ويعمل حزب العدالة والتنمية على التوعية بقيمة المواطنة والمشاركة في تدبير الشأن العام وترسيخ قيم الاستقامة والحرية والمسؤولية والعدالة والتكافل. وذلك من خلال منهج سياسي مرتكز على الالتزام والشفافية والتدرج وإشراك المواطنين والتعاون مع مختلف الفاعلين، ساعياً إلى تمثيل ذلك من خلال ممارسته اليومية وبرامجه النضالية، وواضعاً المصالح الوطنية العليا فوق كل اعتبار(١٣).

المشاركات الانتخابية:

شارك حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٢، مرشحا في نصف الدوائر الانتخابية فقط، وقد جاءت نتائج هذه الانتخابات لصالح الحزب إذ فاز بـ (٤٢) مقعداً(١٤). ساهمت عدة عوامل في تقدم حزب العدالة إلى المرتبة الثالثة بين الأحزاب المشاركة إذ جاء ترتيبه بعد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، وابرز هذه العوامل:-

(١) نجاح الحزب في تمييز نفسه عن الأحزاب السياسية الأخرى بتأسيس سمعة جيدة كحزب يدافع عن مصالح الشعب لا المصالح الذاتية لنخبة سياسية ولا من اجل سياسات إسلامية متميزة، إذ تطور منذ عام ١٩٩٧ كتنظيم منفتح تتزايد قدرته على اجتذاب الناخبين والأعضاء والمرشحين من قطاعات مختلفة من الشعب، وعلى الرغم

من افتقاره إلى برنامج سياسي واضح فقد ركز معظم أنشطته البرلمانية علة محاربة الفساد[١٥].

(٢) ازدياد قوة الرأي الداعي لإدماج الإسلاميين المعتدلين في الحياة السياسية داخل النظام لاسيما بعد أن خفت حدة الضغط الخارجي الرافض لأي صيغة لإدماجه الإسلاميين مخافة تكرار تجربتي تونس والجزائر[١٦].

(٣) فشل الأحزاب اليسارية التي حكمت المغرب لقرابة نصف قرن عن تحقيق أي مشروع تقدمي أو الارتقاء بالأداء الحكومي، بل على العكس أسهمت في تأخر المغرب وازدياد الفوضى والفساد الذي انتشر في مؤسسات الدولة إضافة إلى تورط رموزها في محاولات انقلابية على نظام الحكم الشرعي وتبني بعضها برامج مخالفة لمبادئ التعددية السياسية وحقوق الإنسان[١٧].

(٤) حرص قيادات الحزب على إدخال عناصر شابة ومثقفة تؤدي دوراً فاعلاً داخل قبة البرلمان بإثارتها للمسائل الهامة مثل الفساد المالي والإداري والسياسة الخارجية والعلاقة مع الكيان الصهيوني وغيرها، مع الحرص على جدية هؤلاء النواب والتزامهم من خلال إيجاد نظام داخلي يتطلب حضور الجلسات البرلمانية فكل نائب ملزم بتقديم سؤال شفهي واحد على الأقل كل أسبوع وسؤال مكتوب واحد كل شهر على الأقل، وان يقترح مشروع قانون كل سنة تشريعية، كما يتعين على النواب أن يقدموا ٢٢% من مكافآتهم إلى الحزب لدعم كل من مالية الحزب وسمعة نوابه على أنهم لا يعملون من اجل الربح، إضافة إلى إقامة دورات تدريبية للنواب[١٨].

(٥) الفهم الناضج لقيادة الحزب في التمييز بين السياسي والدعوي في تجربة الحزب، إذ اتخذ الحزب قرار عدم ترشيح خطباء المساجد وعدم توليهم أي مسؤولية داخل مؤسساته تاركاً لهم العمل الدعوي التربوي.

ساهمت العوامل أنفة الذكر في ازدياد شعبية الحزب، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً إذ شكلت إحداث تفجيرات الدار البيضاء في ٢٠٠٣/٥/١٦ منعطفاً خطيراً في تاريخ حزب العدالة والتنمية، فقد وظفت ضده سياسياً، إذ حمله منافسوه المسؤولية المعنوية لما حدث، وانه البؤرة التي تنتج الإرهاب والتطرف على الرغم من إصداره بياناً في صبيحة اليوم التالي تدين هذا العمل الإرهابي، إلا أن ذلك لم يفد في شيء، إذ منع الحزب من المشاركة في المسيرة المنددة بالأحداث، وتعالت الأصوات السياسية وخاصة الأحزاب اليسارية مطالبةً بحل الحزب ووضعت مسألة حله على أجندة لقاء المجلس الحكومي، لكن الملك محمد السادس حال دون استمرار هذا الاحتقان السياسي[٢٠].

شارك حزب العدالة والتنمية في الاستحقاقات الانتخابية لعام ٢٠٠٧ بعد أن أسس لنظامه الداخلي ولبرنامجه الانتخابي الذي يمكن وصفه بالشمولية، وفي مؤتمره الوطني في كانون الأول ٢٠٠٤ انتخب المجلس الوطني للحزب الدكتور سعدالدين العثماني أميناً عاماً للحزب خلفاً للدكتور عبدالكريم الخطيب الذي أصبح في موقع الرئيس المؤسس، كما انتخب كل من عبدالله باها والحسن الداودي وسليمان العمراني نواباً للأمين العام للحزب[٢١].

منحت استطلاعات الرأي الأمريكية نسبة ٤٧% من الأصوات لحزب العدالة والتنمية[٢٢]، بينما توقع عبدالعزيز الرباح عضو الأمانة العامة للحزب أن يحصل حزبه على ٧٠ مقعداً ويأتي في المرتبة الأولى، منطلقاً من الأهداف الكبرى التي يرتكز عليها البرنامج الانتخابي للحزب وأبرزها قضية التعليم، وإطلاق دورة اقتصادية جديدة لخلق فرص العمل، إضافة إلى رفع قدرة القطاعات الإنتاجية وتعزيز الخيار الديمقراطي[٢٣].

وفي لقاء مع الدكتور سعدالدين العثماني أجرته معه صحيفة سويس انفو أكد انه لا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية، دون الحد من الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر والأمية، ومن دون إيجاد أنظمة لإعادة توزيع الثروة ولهذا مداخل متعددة من اجل تحقيق تنمية مستدامة تتجاوز ٧% سنوياً وذلك عن طريق إصلاح النظام الضريبي ورفع مستوى قطاع الخدمات[٢٤].

جرت الانتخابات في ٢٠٠٧/١١/٧ وتنافس فيها أكثر من (٣٠) حزباً على (٣٢٥) مقعداً في ٣٠ دائرة وقد أسفرت الانتخابات عن فوز حزب الاستقلال أقدم الأحزاب المغربية بالمركز الأول إذ حصل على (٥٣) مقعداً، وجاء حزب العدالة والتنمية في المركز الثاني وحاز (٤٦) مقعداً مخيباً آمال قادته وبخلاف كل التوقعات خاصة إذ ما علمنا انه رشح في كافة الدوائر الانتخابية على عكس الانتخابات السابقة التي ترشح فيها نصف الدوائر[٢٥].

يعزي عبدالإله بن كيران الأمين العام الحالي لحزب العدالة والتنمية أسباب هذا التراجع إلى تحكم بعض الجهات الداخلة في العملية الانتخابية مما جعل الحزب يتابع هذه المسالة في المحاكم المختصة[٢٦].

من جهة أخرى كان للحملة التي قادها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وعلى وجه الخصوص الجناح الراديكالي فيه بقيادة وزير الإسكان والبيئة محمد اليازغي، ضد التيار الإسلامي ممثلاً بحزب العدالة والتنمية اثر في تشويه صورة الحزب، إذ سخرت في هذه الحملة أدوات إعلامية وأمنية بهدف تحجيم دوره الانتخابي، وتخويف مؤسسة الحكم من إمكانية السماح لحزب العدالة بالوصول إلى الحكم، إذ وصلت شدة الحملة إلى طلب إقصاء حزب العدالة والتنمية عن الانتخابات، وتزعمت صحيفة

((الأحداث المغربية)) التي يملكها مقربون من اليازغي حرباً إعلامية شرسة ضد التيار الإسلامي[٢٧].

وقد أبدى قادة العدالة والتنمية رغبتهم في التحول من حزب برلماني معارض إلى حزب مشارك في السلطة إذ أعربوا في أكثر من مناسبة عن قبولهم الدخول في ائتلافات حكومية على أن لا يكون هذا الائتلاف قائماً على أسس إيديولوجية، بل على أساس الأولويات الوطنية المتمثلة في مقاومة الفساد المالي والإداري، وتطوير المحاكم والقضاء والنهوض بواقع التعليم[٢٨].

لم يرغب حزب الاستقلال الفائز في الانتخابات في ائتلاف مع حزب العدالة بل جاءت الدعوة هذه المرة من قبل عدو الأمس "خرب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" الذي لم يدخر جهداً لمحاربة الإسلاميين أثناء الحملة الانتخابية وقد جاءت هذه المبادرة على لسان احد قيادي الاتحاد الاشتراكي وهو إدريس لشكر لكن ليس الائتلاف لتشكيل حكومة بل لتشكيل فريق معارض خاصة بعد تدني مستوى الأخير من المرتبة الأولى إلى المرتبة الخامسة، غير أن حزب العدالة فضل البقاء كمعارضة ايجابية[٢٩]. بشكل يعكس ولائه للملك ولمنطق المستويات السياسية، وهذا ما أكده العثماني من أن العمل السياسي نسبي والقرار السياسي يستند إلى تقدير المصالح ويتخذ القرار في ضوء مجموعة من المعطيات ووفق تأثيراته مؤكداً أنه لا يمكن الدخول إلى ساحة العمل السياسي دون الدخول في منطق التسويات[٣٠].

الهيكلية التنظيمية لحزب العدالة والتنمية:

قبل الحديث عن برنامج العدالة والتنمية الذي خاض به انتخابات عام ٢٠٠٧ لابد من التعرف على هيكلية عمل الحزب والمقصود بها نظامه الأساسي ونظامه الداخلي:-

أولاً- النظام الأساسي:

يقع النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية في (١٩) صفحة، تحتوي على مقدمة تعريفية بمنهجية الحزب وبأنه بنية تنظيمية واحدة تعتمد أسلوب اللامركزية في تسيير شؤونه والديمقراطية في اتخاذ القرارات ووضع البرامج وان حرية التعبير مضمونة في الحزب وفق قاعدة "الرأي حر والقرار ملزم"(٣١).

يتضمن النظام الأساسي ٩٩ مادة مقسمة إلى سبعة أقسام كل قسم يحتوي على عدد من الأبواب والفصول تعالج مختلف مسائل الحزب، فقد عالج القسم الأول تسمية الحزب ورمزه وأهدافه ووسائل عمله، ورمز الحزب هو "المصباح" أما أهداف الحزب فهو الإسهام في تنظيم المواطنين وتمثيلهم من اجل مجتمع أفضل تتوفر فيه العدالة وتتحقق فيه التنمية، ودعم دولة الحق والقانون في إطار المرجعية الإسلامية للمملكة، والعمل على صيانة الوحدة الوطنية شعباً وأرضاً، ومناصرة الشعوب المستضعفة والقضايا العادلة، أما وسائل العمل فهي الوسائل المشروعة في إطار القانون الجاري العمل بها بما في ذلك التعاون مع المؤسسات والهيئات والأشخاص لتحقيق الأهداف المشتركة خدمة للمصلحة العليا(٣٢).

أما القسم الثاني فقد عالج مسالة الانخراط والعضوية في الحزب وهي من حق كل مواطن مغربي سواء كان مقيم في المغرب أو خارجه ممن بلغ سن الرشد القانوني، أما القسم الثالث فقد تطرق إلى هيئات الحزب، وهي تتكون

من الرئيس المؤسس للحزب والرئيس الشرفي للمجلس الوطني للحزب وتصنف الهيئات إلى[٣٣]:-

أ- **الهيئات الوطنية** وهي:-

١- المؤتمر الوطني: ويتكون من مندوبين عن الفروع الإقليمية والمحلية ومندوبين عن ممثليات الحزب في الخارج وأعضاء المجلس الوطني واللجنة التحضيرية وبرلماني الحزب.
٢- المجلس الوطني: ويتكون من أعضاء الأمانة العامة الحالية وأعضاء الأمانة العامة السابقة والكتاب المحليين والإقليميين والمدير المركزي للحزب و (١٠٠) عضو ينتخبهم المؤتمر الوطني.
٣- الأمانة العامة: وتتكون من الرئيس المؤسس والأمين العام والرئيس الشرفي للمجلس الوطني ورئيس المجلس الوطني وثلاث نواب للأمين العام ورئيس الفريق البرلماني واثنا عشر عضو منتخب وسبعة أعضاء مضافون.
٤- اللجنة الوطنية: وتتكون من كتاب النواحي (الجهويين) ورؤساء الهيئات الموازية واللجان الوظيفية المركزية والمدير المركزي ويرأسها الأمين العام.

ب- **الهيئات المركزية** وتنقسم[٣٤]:-

١- اللجان الوظيفية: وهي لجان مركزية تحدثها الأمانة العامة تحت مسؤوليتها وتتكلف بوظيفة من وظائف الحزب.
٢- اللجان الموضوعاتية: وهي لجان مركزية متخصصة تحدثها الأمانة العامة تحت مسؤوليتها وتتحدد مهامها في تتبع وتقييم السياسات العمومية والقطاعية في مجال اختصاصها.

ج- الهيئات المجالية:

وهي الهيئات الجهوية (النواحي) وهيئات الأقاليم والهيئات المحلية، وكل منها يتكون من مؤتمر وكتابة واللجنة والمجلس، كل حسب رقعته الجغرافية[٣٥].

حدد القسم الرابع من النظام الأساسي القواعد الانضباطية والاستقالة فيما اختص القسم الخامس بطريقة اختيار مرشحي الحزب للاستشارات الانتخابية، أما القسم السادس فقد كرس لمالية الحزب من واردات ونفقات وتملك ونفقات وشراء وبيع، وقد جاء القسم السابع والأخير تحت عنوان مقتضيات ختامية[٣٦].

ثانياً: النظام الداخلي للحزب:

يقع النظام الداخلي للحزب في ١٧ صفحة تحتوي (٩٢) مادة مقسمة إلى ثلاثة أقسام كل قسم يحتوي على عدد من الأبواب والفصول. اختص القسم الأول، بإجراءات منح العضوية وتسجيل الأعضاء في لوائح الحزب وانتظامهم وشروط العضوية وواجبات العضو واستحقاقاته[٣٧].

أما القسم الثاني فقد كرس لهيئات الحزب وتضمن شروط وشكليات انعقاد اجتماعات هيئات الحزب، وتنظيم العلاقات بين هذه الهيئات، فبالنسبة للمؤتمر الوطني فقد حدد النظام انعقاده كل أربع سنوات وبصفة استثنائية بقرار من المجلس الوطني أو الأمانة العامة، كما تطرق إلى اللجان التحضيرية للمؤتمر ورئاسته وشروط وضوابط اختيار أعضاء لجنة رئاسة المؤتمر الوطني واللجنة التحضيرية وشروط اختيار الأمين العام، كما عالج هذا القسم أجهزة المجلس الوطني وطريقة الانتخاب وشروط اختيار نواب الأمين العام وبقية أعضاء الأمانة العامة[٣٨]. كما اختص هذا القسم أيضاً بالهيئات التنفيذية المجالية من حيث انعقاد هذه الهيئات وتكوينها،

وأيضاً أشار إلى الهيئات الانضباطية والهيئات الاستشارية وطرق عمل كل منها(٣٩).

أما القسم الثالث فقد جاء بعنوان مقتضيات عامة وتضمن العمليات والإجراءات المالية للحزب وكيفية تعديل النظاميين الداخلي والأساسي وغيرها من الأمور العامة(٤٠).

البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية

حمل البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية شعار "جميعاً نبني مغرب العدالة" وقد توزع هذا البرنامج في (٩١) صفحة، قسمت إلى مدخل وثمان فصول، عالجت مختلف القضايا بشكل يدل على وعي ونضج عالي وإرادة حقيقية للنهوض بالواقع المغربي.

تناول المدخل شرح لشعار البرنامج مؤكداً أن مستقبل المغرب مرتبط بتحقيق العدالة في مختلف مجالات الحياة، فلا تنمية شاملة بدون عدالة شاملة، "إذ لا قيمة لمعدلات نمو مرتفعة في ظل استمرار معدلات الفقر والبطالة العالية، ولا قيمة لتقدم لا تعود ثماره على الجميع وفي غياب العدالة لن يكون هناك نهوض فعلي بالتنمية البشرية وبمستوى الحياة إلى العيش الكريم"(٤١).

يؤكد واضعوا البرنامج انه جاء لمواجهة التحديات المستقبلية التي تواجه المغرب والتي حددت بست تحديات هي: (التحدي الاجتماعي، التحدي الاقتصادي، التحدي الطبيعي والمجالي، التحدي الأخلاقي والقيمي، التحدي السياسي، والتحدي الخارجي)(٤٢).

جاءت بقية فصول البرنامج تحت عنوان رئيس هو (التوجهات الكبرى والفرعية للبرنامج) وهي شرح مبسط للبرنامج ثم البرنامج التفصيلي، إذ جاء الفصل الأول تحت عنوان (رفع جودة منظومة التربية والتكوين والنهوض

بالبحث العلمي) وذلك لاستدراك ضعف منظومة التربية والتعليم وتأهيل اندماج التعليم في منظومة القيم الإسلامية والوطنية، وتقوية روابطه بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، وقدم البرنامج خمس نقاط أساسية تنضوي تحتها جملة من الإجراءات التفصيلية لتطبيق هذا الأمر وهي:-

أ- مواصلة تعميم التعليم ورفع جودته وتقوية دوره في تمتين القيم والهوية وإرساء مدرسة مجتمع المعرفة والاندماج الفاعل في المجتمع الإنساني إضافة إلى التركيز على التعليم الأولي ورفع مستواه وإيصاله إلى القرى مع رفع المستوى المعاشي للمعلمين وتقديم الدعم المادي للآباء والأمهات لاقتناء اللوازم المدرسية والكتب مع الاهتمام برفع مستوى الالتحاق بالمراحل الدراسية الأخرى حتى الجامعة(٤٣).

ب- إطلاق حملة وطنية فعالة لمكافحة الأمية، وذلك عن طريق وضع إستراتيجية وطنية فعالة للقضاء على الأمية بحلول عام ٢٠١٥ ورصد الأموال اللازمة لهذا مع وجود مؤسسة رقابة تتولى الإشراف على تنفيذ هذا المشروع(٤٤).

ج- توسيع التعليم العالي ورفع جودته وتأهيل خريجيه، وهو كما يقول الدكتور العثماني أمر يحتاج إلى تطوير آليات ووسائل التعليم، بالإضافة إلى رفع مستوى التمويل، لأن الدعم المتوفر حالياً محدود جداً ويحتاج إلى توجيه في الاتجاه السليم(٤٥).

د- إرساء بحث علمي مندمج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تقوية وتعزيز المنظومة التشريعية وتطوير هيكلية البحث العلمي، ورفع مستوى التمويل، وتأهيل الموارد البشرية وزيادة كفاءتها(٤٦).

هـ- إيجاد سياسة فعالة إزاء برامج التعاون الدولي من خلال الانفتاح على الشراكة الخارجية وخاصة مع البلدان الإسلامية واستثمار اتفاقيات

التجارة الحرة لنقل التكنولوجيا وتطوير اتفاقيات التعاون الدولي على المستوى العلمي(٤٧).

أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان إطلاق دورة اقتصادية جديدة للتنمية الاقتصادية تمكن من تطوير اقتصاد المعرفة والابتكار وتوفير فرص شغل ومضاعفة الاستثمار وإرساء اقتصاد التضامن وإنتاج الثروة وكسب رهان المنافسة وقد حدد البرنامج سبع نقاط أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وهي:-

أ- التمكين لاقتصاد عصري ومهيكل محترم لقواعد المنافسة وقادر على ربح رهان الانفتاح ومنتج لفرص العمل، وذلك عن طريق تشجيع اقتصاد المعرفة والابتكار ورفع مردودات القطاعات الإنتاجية والاستفادة من الانفتاح الاقتصادي في تحديث وسائل الإنتاج الوطنية(٤٨).

ب- تشجيع الاستثمار وتوفير الشروط المؤاتية لاستثمار منتج لفرص العمل، إذ يأمل الحزب إلى رفع مستوى الاستثمار العمومي إلى ٧% سنوياً والى ٢٠% من الميزانية بحلول عام ٢٠١٢ في اتجاه تحقيق ادخار يصل إلى ٣٧% ونسبة استثمار تصل إلى ٣٥% وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الصغيرة وتطوير سياسة خاصة بالاستثمار الخارجي ووضع إستراتيجية لجذب الاستثمارات(٤٩).

ج- حل إشكالية تمويل المشاريع الاستثمارية وخاصة المتعلقة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة عبر تنوع المنتجات المالية وتعبئة الادخار الطويل الأمد والانفتاح على أدوات التمويل الإسلامية، وذلك من خلال السماح بتأسيس بنوك إسلامية وتبسيط شروط القروض وتقوية البورصة عن طريق زيادة عدد شركاتها(٥٠).

د- وضع إطار وسياسة جديدة للمالية العمومية بما يضمن التدبير المندمج والمقتصد والشفاف والعادل والفعال للموارد والنفقات خدمة لأهداف النمو الاقتصادي المستديم والمنتج للثروة ولفرص العمل.

هـ- مراجعة النظام الضريبي بما يخدم أهداف العدالة الجبائية والفعالية الاقتصادية ومحاربة التملص والغش الضريبيين، وذلك عن طريق إيجاد نظام ضريبي عادل وإحداث موازنة مالية جبائية يراعى فيها التوازن العام[٥١].

و- تحسين المناخ لاقتصاد سليم.

ز- العمل على تبني نظام اقتصادي اجتماعي متضامن ومتماسك كأساس لتنمية الاقتصاد وكعامل لإعادة توزيع الثروة.

ح- العمل على معالجة الرصيد المتراكم من البطالة وتوسيع فرص العمل ووضع آليات فعالة لرصد الوساطة في سوق العمل، ويرى الحزب أن معالجة ظاهرة البطالة تحتاج إلى تطوير وضعية الاقتصاد الوطني ليكون اقتصاداً منافساً وبالتالي قادراً على خلق فرص العمل [٥٢].

أما الفصل الثالث فقد حمل عنوان رفع مردودية وفعالية القطاعات الإنتاجية وذلك عن طريق وضع رؤية إستراتيجية واضحة للفلاحة والتنمية القروية عبر إصدار قانون يؤطر لتوجيه السياسة الفلاحية وتحديثها ويصدر عن حوار وطني، والنهوض بالتنمية القروية وتنمية الصيد البحري وتأهيل الصناعة وتطوير القطاعات الصناعية الواعدة ودعم الصناعة التقليدية ومضاعفة الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة وتطوير النقل والنهوض بالتجهيز وتأمين الاحتياجات الطاقية من طاقة نووية وكهربائية وتحقيق تنمية سياحية منتجة ونظيفة وهيكلة القطاع التجاري وتقليص العجز[٥٣].

أما الفصل الرابع فقد عالج مسألة تعزيز الديمقراطية وتأهيل نظام الحكامة وذلك عن طريق انجاز إصلاح دستوري كامل يعزز استقلال القضاء وتقوية الجهاز القضائي وتعميق نزاهته ورفع فعالية العمل القضائي وتأهيل الأحزاب والمؤسسات السياسية عن طريق تطوير قانون الأحزاب ودعم الديمقراطية وتطوير العمل البرلماني وتطوير النظام الانتخابي وتقوية مسار النهوض بحقوق الإنسان والحريات العامة وإصلاح وتحديث الإدارة

العمومية وتعميق شفافية تدبير الشأن العام وتعزيز الجهوية والنهوض بالجماعات المحلية(٥٤).

تناول الفصل الخامس تقوية منظومة القيم الوطنية وتعزيز الهوية الحضارية الإسلامية للمغرب وذلك عن طريق جملة من الأمور منها النهوض بدور وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والنهوض بالثقافة الوطنية وتقوية انخراطها في جهود التنمية والصلاح وتحديث وتأهيل الإعلام والصحافة(٥٥). في حين اختص الفصل السادس بـ (مضاعفة) المجهود الوطني في التنمية البشرية بما يحقق أهداف العدالة الاجتماعية وذلك من خلال تقوية الأسرة واستعادة دورها الحيوي في الاستقرار والتنمية الاجتماعية والنهوض بأوضاع المرأة والطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة وإقرار نظام صحي عادل ومتكافئ عبر تحقيق الاستفادة والولوج العادل للخدمات الصحية والانتشار المتكافئ للأطر الصحية، رعاية الشباب ومكافحة الإدمان والمخدرات والنهوض بالرياضة الوطنية إضافة إلى تعزيز التنمية بما يخدم أهداف التنمية البشرية ومكافحة الفقر وإصلاح الضمان الاجتماعي وأنظمة التقاعد(٥٦).

أما الفصل السابع فقد جاء تحت عنوان تثمين وتعزيز التنمية المجالية وصيانة الموارد البشرية، وذلك من خلال وضع منظور جديد للسياسة السكانية وتطوير مجالات العمران وصيانة وتلبية الاحتياجات المائية(٥٧). فيما تضمن الفصل الثامن والأخير تقوية سيادة المغرب واسترجاع إشعاعه الحضاري، إذ كرس لبحث رؤية حزب العدالة والتنمية حول العلاقات الدولية والسياسة الخارجية إذ ركز الحزب على دعم قضية فلسطين كقضية مركزية ودعم الصمود الفلسطيني، وإعادة تقييم السياسة الخارجية المغربية تجاه القضية العراقية وعدم رهن سياساتها لمواقف ومصالح قوى دول احتلال العراق، أما فيما يخص الشراكة مع أوربا، فان الحزب يؤيد هذه الشراكة، إذ

أن هناك مصالح مشتركة وتحديات مشتركة بين الطرفين لا تحل إلا بالتعاون والشراكة شريطة أن تكون شراكة عادلة يستفاد منها الطرفان(٥٨).

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات هي:

١- إن حزب العدالة والتنمية المغربي سبق نظيره التركي في التأسيس والمبادرة للمشاركة السياسية مما يدل على وعي القيادات الإسلامية العربية، إلا إن الظروف المحيطة بها والتي تفتقد لقواعد الديمقراطية الصحيحة منعت الحزب من الوصول إلى مراكز متقدمة.

٢- يمتلك حزب العدالة والتنمية رؤية إستراتيجية عصرية تنم عن فهم عميق للإسلام وموافقته لكل العصور، كم تنم عن فهم لمحيطها المحلي والإقليمي وإدراكها لحجم التحديات التي تواجه العالم العربي والإسلامي.

٣- يمتلك حزب العدالة والتنمية برنامج شامل لكل مجالات الحياة سيحدث فيما لو طبق ووجد العون والمساندة من الهيئات الحاكمة نهضة شاملة من شأنها أن تنهض بالواقع العربي إلى مستويات متقدمة.

٤- على الرغم من القبول الشعبي الذي حظي به حزب العدالة والتنمية والقبول من جهة القصر إلا إن ذلك لم يكن كفيلا بتبديد المخاوف من تولي الإسلاميين للحكم خوفا من تكرار أحداث الجزائر،كما إن الأحزاب اليسارية التي تولت الحكم في المملكة المغربية لعقود كانت بالمرصاد لكل محاولة لصعود التيار الإسلامي ومساهمة في زيادة المخاوف من فوز الإسلاميين والحيلولة دون ذلك.

Justice And Development Party in Morocco

Dr. Afrah Nather Jasim

Lecturer, Economic &social Studies Dept., Regional Studies Center

Abstract

Parties and Islamist movements or that of Islamic roots a great interest by researchers for its varied theories and aims, and Morocco was not away from these Parties and movements. The arena of Politics in Morocco included a considerable number of these Parties, nevertheless most of them are not very old.

This study is a trying to shed light on one of these Parties; Justice and Development Party which was established in ١٩٩٧. It is an example of the moderate Islamist Parties that possess an integral program, plain goals and a mature understanding for the Arabic state of affaires that will have a positive impact in case of assuming power.

الهوامش والمصادر:

(١) عبدالحكيم شماش، "مستقبل حركات الإسلام السياسي في المغرب:، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٥، آذار ٢٠٠٦، ص٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٠.

(٣) رشيد مقتدر، "المشاركة السياسية عند الإسلاميين، الإصلاحيين المغاربة: مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للإسلاميين بالمغرب"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٤، نيسان ٢٠٠٥، ص٥٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ص ٥٠-٥١.

(*) سعدالدين العثماني : ولد في ١٩٥٦/١/١٦ في مدينة انزكان (جنوب المغرب) لعائلة من أعيان المزارعين، كان والده فقيهاً فساهم في زيادة وعيه في سن مبكرة بقيمة القراءة والعلم، في العام ١٩٧٦ سافر إلى مدينة الدار البيضاء لاستكمال دراسة الطب وهناك استطاع أن يوطد علاقته مع مجموعة من العسكريين الذين سوف يشاركونه فيما بعد في مسيرة حزب العدالة والتنمية، كما تعرف في هذه الفترة على جماعة الشبيبة الإسلامية، حصل العثماني على عدة شهادات منها : الإجازة في الشريعة الإسلامية عام ١٩٨٣من كلية الشريعة بايت ملول، والدكتوراه في الطب والصيدلة عام ١٩٨٦ في الدار البيضاء، وشهادة الدراسات العليا في الفقه وأصوله سنة ١٩٨٧ من دار الحديث الحسنية الرباط، ودبلوم التخصص في الطب النفسي سنة ١٩٩٤ من المركز الجامعي للطب النفسي في الدار البيضاء، ودبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط في عام ١٩٩٩، تقلد عدة مناصب في الحركة الشعبية الدستورية وفي حزب العدالة والتنمية

أخرها الأمين العام للحزب عام ٢٠٠٤، له عدة مؤلفات ومقالات في الطب والسياسة والفقه : للمزيد ينظر السيرة الذاتية للدكتور سعد الدين العثماني، على موقع فسائل الموقع الخاص للدكتور سعد الدين، دومينيك لاجارد، ((المغرب ٠٠٠هل يكون العثماني رئيساً للوزراء)) ترجمة هبة الحسيني، متاح على شبكة المعلومات الموقع: إسلام اون لاين.نت.

(٥) لاجارد، المصدر السابق، ص٣.

(٦) شماش، المصدر السابق، ص٤٢.

(٧) مقتدر، المصدر السابق، ص٥١.

(*) عبدالكريم الخطيب: مواليد ٢ مارس ١٩٢١ بمدينة الجديدة، نشأ في أحضان جده من جهة الأم الفقيه سيدي محمد الكباص الذي تقلد مناصب عدة في عهد السلطان حسن الأول والسلطان عبد العزيز والسلطان يوسف، والده هو الحاج عمر الخطيب الذي عمل مترجماً إداريا، وكان مؤمناً تقياً زاهداً في الدنيا أما أمه فهي السيدة مريم الكباص والتي كانت حافظة للقران الكريم، في بداية الأربعينيات وفي سن ١٩ سنة أسس الخطيب مع بعض رفاقه الكشفية الحسنية، وتفرع نشاط الكشفية في معظم مناطق المغرب مما دفع السلطان إلى منع الزي الكشفي لما يرمز له من قيم وطنية، درس الخطيب الطب في مدينة الجزائر العاصمة حيث مكث فيها أربع سنوات وكان خلالها أول رئيس لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، انتقل بعدها إلى كلية الطب في السربون وعمل في مستشفى (فرانكوموزولمان) لمدة ٦ سنوات كان خلالها يرأس جمعية مغربية تسمى (دار السلطان) وفيها لقبه السلطان محمد الخامس بلقبه فارس تقديراً لجهوده في خدمة بلاده، وعند عودته للمغرب كان الخطيب أول طبيب جراح في المغرب، ساهم الخطيب في أعمال المقاومة ضد الاستعمار وفي تأسيس قيادة جيش المقاومة وجيش التحرير في الجبال المغربية، تقلد العديد من الحقائب الوزارية بعد الاستقلال منها وزير للتشغيل والشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون الإفريقية ووزير الصحة وكان رئيس لأول برلمان مغربي حديث سنة ١٩٦٣. للمزيد ينظر :

الرئيس المؤسس، متاح على شبكة المعلومات على الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية

.www..pjd.ma.

(**) ترجع جذور الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية إلى عام ١٩٥٧ عندما تأسست الحركة الشعبية بدعم من اليوسي ثم انتقلت إلى الخطيب والزعيم البربري أحرضان، وقد عرفت هذه الحركة تطوراً بطيئاً نظراً لسريتها في تلك الفترة، برزت الحركة بدعم من القبائل التي كانت تعيش الحيف والتهميش بعد الاستقلال وأصدرت بياناً تطالب فيه المساواة بين كافة طبقات الشعب في إشارة إلى احتكار الفاسيين كل المناصب الإدارية، حصلت الحركة الشعبية على المشروعية القانونية سنة ١٩٥٩، تعرضت الحركة إلى انشقاق اثر الخلاف بين عبد الكريم واحرضان إذ أيد الأخير قرار الملك بحل البرلمان وتأييده لإعلان حالة الاستثناء في حين استنكر الخطيب ذلك مما أفض باحرضان إلى طرد الخطيب الذي أسس على إثرها "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية" في شباط ١٩٦٧ إذ ساندت الحكم واتخذت شكل طابع إسلامي، لكن أنشطة الحزب ظلت مجمدة قرابة ثلاثة عقود إلا أن كللت

الاتصالات مع حركة الإصلاح والتجديد بان يكون انضمام الإصلاح والتجديد إلى حزب الحركة الشعبية الدستورية بشكل أفراد لا كتكتل أو مجموعة، وعلى أساس الإقرار بالإسلام كدين للأمة والعمل في ظل الملكية الدستورية ونبذ العنف والتطرف. للمزيد ينظر: مقتدر، المصدر السابق، ص ص ٥٦-٥٧.

(٨) شماش، المصدر السابق، ص٤٣.

(٩) الملتقى الوطني الثاني للتحضير للانتخابات الجماعية ٢٠٠٩، متاح على شبكة المعلومات الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية www.pjd.ma.

(١٠) لاجارد، المصدر السابق، ص٢.

(١١) مقتدر، المصدر السابق، ص٦٠.

(*) أي أن العدالة والتنمية المغربي سبق نظيره التركي بقرابة العامين وهناك من يرى أن قد حدثت مشاورات ولقاءات بين الطرفين قبل تأسيس العدالة والتنمية التركية.

(١٢) المشروع، الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية.

(١٣) "نموذج حزب العدالة والتنمية المغربي"، الموقع الرسمي للحزب، ص٣ ؛ المشروع، المصدر السابق، ص ص ٣-٤.

(١٤) حزب العدالة والتنمية (المغرب)، متاح على شبكة المعلومات الدولية، موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا).

(١٥) ايفا واغنر، "حزب العدالة والتنمية يعمل على أن يكون جديداً ومختلفاً"، متاح على شبكة المعلومات الدولية، الموقع Arab Reform Bulletin.

(١٦) مصطفى الخلفي، "الحركة الإسلامية المغربية، تحديات التحول إلى المشاركة السياسية"، متاح على شبكة المعلومات، الموقع إسلام اون لاين. نت، ص٢.

(١٧) خالد شوكت، "الانتخابات المغربية"، الدولة حددت قواعد اللعبة"، متاح على شبكة المعلومات الموقع: إسلام اون لاين.نت، ص٤.

(١٨) واغنر، المصدر السابق، ص٢؛ حوار مع الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، الدكتور سعد الدين العثماني في صحيفة منبر الشعب (مغربية) في ٢٠٠٢/١/٢٩.
www.minbarAchaab.net.

(١٩) نموذج حزب العدالة والتنمية المغربي، المصدر السابق، ص٣.

(٢٠) حزب العدالة والتنمية، ويكيبيديا، المصدر السابق، ص٢.

(٢١) "المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية ينتخب نواباً للأمين العام وأعضاء الأمانة"، صحيفة بيان اليوم (مغربية)، ٢٠٠٤/١٢/٢٩.

(٢٢) "البحث عن النسخة التركية في الانتخابات المغربية"، صحيفة الوقت (مغربية)، العدد ٥٦١، ٢٠٠٧/١١/٤، www.Alwaqt.net.

(٢٣) "تصاعد الأزمات"، صحيفة أخبار سويسرا في عالم اليوم، متاح على الموقع :
www.siwissinfo.ch

(٢٤) "العدالة والتنمية يطرق أبواب الحكم في المغرب"، لقاء مع الدكتور سعد الدين العثماني في صحيفة أخبار سويسرا، المصدر السابق، ص٥.

(٢٥) "كيف تقدم العدالة والتنمية المغربي الى المركز الثاني"، متاح على شبكة المعلومات على موقع الجزيرة.

(٢٦) برنامج بصراحة "لقاء مع عبد الله بن كيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، قناة العربية الفضائية، ٢٠٠٨/٩/٢٩.

(٢٧) شوكات، المصدر السابق، ص ص ٣-٤.

(٢٨) العدالة والتنمية يطرق أبواب الحكم في المغرب، المصدر السابق، ص٤.

(٢٩) "التحالفات بين الاشتراكيين الإسلاميين في المغرب..بين الإمكان والاستحالة"، متاح على الموقع www.swissinfo.ch.

(٣٠) العدالة والتنمية يطرق أبواب الحكم في المغرب، المصدر السابق، ص٣.

(٣١) نص النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية، متاح على شبكة المعلومات، الموقع الرسمي للحزب www.pjd.ma.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ص ٣-١٠.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ص ١١-١٣.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ص ١١-١٣.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ص ١١-١٨.

(٣٧) نص النظام الداخلي للحزب، متاح على الموقع الرسمي للحزب www.pjd.com، ص ص ١-٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤ وما بعدها.

(٣٩) المصدر نفسه، ص١١ وما بعدها.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٤١) نص البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، متاح على شبكة المعلومات : إسلام اون لاين. نت، ص٣.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ص ٤-٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ص ١٥-١٧.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ص ١٧-١٨.

(٤٥) العدالة والتنمية يطرق أبواب الحكم في المغرب، المصدر السابق، ص٦.

(٤٦) نص البرنامج الانتخابي، المصدر السابق، ص ص ٢٠-٢١.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٤٩) "الأمين العام لحزب العدالة والتنمية : الإقلاع الاقتصادي رهين الانخراط في إصلاحات هيكلية أفقية"، متاح على شبكة المعلومات، الموقع الرسمي للحزب www.pjd.ma.

(٥٠) نص البرنامج الانتخابي، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) الإقلاع الاقتصادي، المصدر السابق ؛ نص البرنامج الانتخابي، المصدر السابق، ص ص ٢٨-٢٩.

(٥٣) نص البرنامج الانتخابي، المصدر السابق، ص ص ٣٣-٤٠.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ص ٤٣-٥٣.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ص ٥٧-٦٢.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ص ٦٧-٧٤.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ص ٧٧-٨٢.

(٥٨) العدالة والتنمية يطرق أبواب الحكم في المغرب، المصدر السابق، ص٦ ؛ نص البرنامج الانتخابي، المصدر السابق، ص ص ٨٥-٩٠.